جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية (٨٣٥)

عرض سريع عن جهود العالم الثالث نحو التجمع الاقتصادى

" ورقة تعليمية "

عن : استعراض بعض تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية ، آسيا ، أفريقيا والمنطقة العربية "والمدخل الاقليمى صوب نظام اقتصادى عالمى جديد"

دكتور مصطفى أحمد مصطفى

أغسطس ١٩٨٤ .

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتـــويات

	صفحـــة
أولا : تقديـــم	١
ثانيا : استعراض وتقييم التجمعات الاقتصادية الاقليمية بالدول النامية	٥
	٥
١ـ أمريكا اللاتينية	١٠
٢ـ آسيا	١٤
٣ـ أفريقيا	٢٠
٤ـ المنطقة العربية	
ثالثا : تقييم مبدئى موجز فى التجربة العربية ودور مراكز ومعاهد البحث فى ذلك .	٢٥
رابعا : تقييم جهود العالم الثالث صوب تحقيق الاقليمية الاقتصادية ـ البعد الاقليمى فى التعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى .	٢٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تجارب التكامل والتعاون الاقتصادى
فى الدول النامية

أولا ... تقديم ...

ان المساعى التى بذلتها - ومازالت تبذلها - الدول النامية لكى تقيم فيما بينها أشكال التعاون أو التكامل أو التجمع الاقتصادى ، مازالت تسير الى حد أبعد من التجارة على صورتها العادية المألوفه فيما بينها ، وأصبحت تشكل أحد المعالم أو السمات والملامح المعاصرة للحياه الدولية الاقتصادية وعلى ساحة الاقتصاد العالمى .

وقد أثار ذلك بالفعل مشاكل تتعلق بهذا الموضوع اهتمام الاقتصاديين والسياسيين وكذلك المشتغلين بالشئون الدولية والسياسية فى اطار العلاقات الدولية على الصعيد العالمى .

وعندما واجهت الدول النامية مهمتها الأساسية الهامة فى خوضها الحرب والنضال من أجل تحرر اقتصادى ، فان جهودها بالفعل قد اتجهت هادفه الى المشاركه الفعاله فى اعادة صياغة تقسيم العمل الدولى ، حتى تلعب الدور الملائم كشريك يتساوى مع بقية الشركاء فى الأسواق الخارجية ، وحتى تقيم علاقات اقتصادية متعددة الأطراف على أسس احترام السيادة والمصالح المتبادله وكل ذلك يمثل فى الواقع معطيات ذات أولويه لمتطلبات التقدم الاجتماعى فيها .

ولا يخفى أن المشاركه الفعاله لأى دوله من الدول وتبادل السلع فى السوق العالمى يعتمد على مدى واسع تتعدد فيه العوامل المؤثرة ، ومن أمثلتها مستوى التنوع فى انتاج المواد ، الطور أو المرحله التى وصلت اليها عملية التنمية ، المرتقبات والآمال المعقوده على عملية التنمية فى الحياة الاقتصادية وتجارتها الخارجية وآثار وانعكاسات ذلك على النواحى الاجتماعية . وفى المقابل على الجانب الآخر فاننا نجد أن تقدم عملية الانتاج وتلك الهيكل الضيق الذى يحدد ويحد من المسارات الطموحه للتنمية فان ذلك يمنع ويسد الطريق أمام المشاركة الفعالة المفروضه فى السوق العالمى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ودعنا هنا نطرح مجموعة الاسئلة التالية على سبيل المثال : أين هى الدول الناميـــة على طريقة الاقتصاد العالمى ؟ كيف يمكن الاستفادة القصـوى من خلال تعبئة الدول الناميـــة لمواردهـــا ؟

كيف يمكن التوصـل الى صيغ ملائمه لحل المشاكل الاقتصادية المزمنـه للدول الناميه ؟

ماهى - وطنوع - ومع من تلك العلاقات التى تقتلع جذور التخلف ورقعة الفقر فى الدول النامية ؟

ماهى - وكيف يمكن التوصل الى طرق أفضل لاعادة صياغة المزيج التصديرى وتخفيض العجـــز التجارى المزمن فى الدول الناميه ؟ .... الخ .

ان عددا لابأس به من تلك الاسئله يمكن اثارتهـا بدون شك ، عندما يراد تحديد مداخل لحل مشاكل أو محاولة الاقتراب من حل مشاكل الدول الناميه. على أنه تبقى هناك أحد الحقائق الهامه التى يجب دائما اعادة النظر فيها ، هذه الحقيقة هى أن حل تلك المشاكل الاقتصاديـة الأساسية والهامه والخطيره للدول الناميه يجعل الأمر أكثر الحاحا لأن تقـم الدول الناميـــة علاقات متوازنه بناءة أولا وقبل كل شىء فيما بينها ، على طريق من تكثيف جهودها فى اطـــار اقليمى متوازيا مع كل الاتجاهات الرامية التى تعزز دورها فى أن تمد علاقاتها لاعادة صياغـــة تقسيم العمل الدولى ، وهذه الاتجاهات ستقود بالضرورة الى الابقاء عليها ان لم يكن احيـــاء دور الشريك الفعال وكذلك عدم فرض قيود العزله عليها لتلعب دورها فى السوق العالمى وفـــى العلاقات الدولية وكذلك على ساحة التنمية فى بلدان العالم الثالث .

كذلك فان الصاعب الاقتصادية للدول المتقدمه ذاتها فرضت عليها أن تبذل جهـــودا مكثفه لتقيم فيما بينها أشكالا من التعاون فى اطار وعلى أسس اقليمية . ومن المعروف أن معـــدلات النمو المحققه فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعتمد الى حد كبير على تلك الظروف والأبعاد التى تفرضها العلاقات الاقتصادية الدولية الخارجية لها ، كما يصور ذلك السياسة المتبعـــه لتوجيه تجارتها الخارجية . ومن الملاحظ أنه بتكوين أو السعى لتكوين تلك التجمعات الاقتصادية بين دول العالم الثالث فان ذلك دون شك سوف يقوى من علاقاتها الخارجية مع الأطراف الأخرى مثلا فيما يتعلق بالسوق العالمى للمال ، فيما يتعلق باقامة مؤسسات ائتمانية مشتركه ، امكانيـــة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المساهمة فى اعادة وكيفية صياغة مختلفه لتقسيم العمل الدولى على أسس أكثر عدلاً .

ومن هنا فان تكثيف التعاون المتبادل على أسس اقليمية ، وكما يمكن كذلك بين الاقاليم كل على حده ربما يكون احدى الوسائل لعملية متدة الأثر على عملية التنمية ذاتها فى شكل المجسمه الخماسية الأبعاد أى: اقتصاديا وسياسيا ـ واجتماعيا وعسكريا وثقافيا للدول النامية . ان ذلك بطبيعة الحال يتطلب دراسة الظروف الواقعية ويعتمد عليها وكذا فان العلاقات الاقتصادية للدول النامية ربما تأخذ أشكالا مختلفه وربما تتميز فيما بينها بغرابة تلك الأشكال ، فعلى سبيل المثال فانه فى آسيا نستطيع أن نميز ذلك النمط الذى يتجه نحو تشجيع المعاهدات الثنائية (أى ثنائية الأطراف) . وفى افريقيا اتحادات بين دوله ودوله أخرى التى يعنيها أول الأمر حل المشاكل الاقتصادية المشتركه ، بينما أن التجمعات الاقتصادية فى أمريكا اللاتينيه ـ وباستثناء السوق المشتركه لأمريكا الوسطى CACM ـ تشجع التبادل وحركه السلع فيما بينها . على أن المساعى الراميه الى التعاون الاقتصادى فى الدول الناميه قد وجهت ببعض العوامل التى أعاقت التقدم على هذا الطريق نذكر منها :ـ

١ـ الطبيعة التصديرية للمنتج الواحد وتنافس الدول الناميه فيما بينها .
٢ـ الطبيعة الغير مكمله لاقتصادات الدول الناميه وغلبة ظروف المنافسه .
٣ـ الاختلاف المتباين فى الأنظمه النقديه السائدة (استرلينى ـ فرنك ـ دولار) .
٤ـ النضال من أجل تحقيق تعاون وتكامل أو تجمع اقتصادى فى ظل أزمة اقتصادية وتضخم عالمى .
٥ـ الطبيعة اللا مستقرة اقتصاديا وكذلك سياسيا داخل تلك الدول .
٦ـ الاستمرار فى تكريس التبعية من جهات وقوى خارجية لصالح تلك القوى ولغير صالح الدول الناميه .

وواضح أنه تحت مثل هذه الظروف فان فهمنا للتجمعات الاقتصادية الحالية فى الدول النامية ، يجب أن ينسحب عليه اما أنه قد تم تأهيل الظروف لاقامتها تماما (بعضها طبعا)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واما أن بعضها قد ألغى بغرض تمهيد الطريق أمام شكل آخر جديد ، بينما تعانى أخرى من تغيرات هيكليه متعدده مع البدء فى عملية اعادة تنظيم جذرية ، وفى نفس الوقت فاننا بين حين وآخر نسمع عن ظهور تجمعات جديدة بعضها قد يكون على أساس من تجمعات سبقت عليه ، وكذلك فانه فى اطار بعض المنظمات الاقليمية فان بعض التجمعات الاقتصادية الجزء اقليمية قد ظهرت. ويقودنا ذلك فى نهاية الأمر الى حقيقة هى : أن العملية التى تسير بشكل مستمر ودؤوب لاقرار أو السعى نحو شكل أو آخر من أشكال التعاون أو التكامل أو التجمع الاقتصادى فى الدول النامية غاية فى التعقيد ومازالت متعددة الأوجه وقد تأخذ بشكل أوسع أنماطا مختلفه ومتباينه تعتمد فى ذلك بطبيعة الحال على المواقف الواقعية المؤسسه على الظروف الداخليه مع الأخذ فى الاعتبار كل مايحيط بها من ظروف خارجية كذلك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : استعراض بعض التجمعات الاقتصادية الاقليمية بالدول النامية ....

١ـ أمريكا اللاتينيـــة ...

(١) السوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central American Common Market

الرمز المختصر : CACM

الدول الأعضاء : كوستاريكا ـ السلفادور ـ جواتيمالا ـ هندوراس ـ نيكاراجوا .

الهدف : مبدئيا : تجارة حره مع اقرار رسوم جمركية خارجية مشتركه

نهائيا : وحده مع رابطه أمريكا اللاتينية للتجارة الحره LAFTA لتكوين سوق مشتركه فى أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٨٥.

حاليا : الأهداف المخططه مسبقا توقفت عند المرحله الأخيره لتحقيق التجـــارة الحره .

أحداث بارزة : (١) المفاوضات بدأت عام ١٩٥١ لتحقيق السوق المشتركه.

(٢) تعددت المعاهدات بالنسبة لاقرار التجاره الحرة والتكامـــــل الصناعى فى الفترة مابين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩.

(٣) انشاء أو اقامة السوق المشتركه فى ١٩٦٤ بتوقيع الاتفاقيه العامـــه للتكامل لأمريكا الوسطى .

(٤) فى عام ١٩٦٤ تم انشاء الاتحاد المالى لأمريكا الوسطى ، المجلس المالـى لأمريكا الوسطى ، بنك التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى .

(٥) صندوق الموازنه لأمريكا الوسطى فى عام ١٩٦٩.

(٦) فى ١٩٦٩ تم تأليف وانشاء لجنة لتعمل على توثيق العلاقـــات بين السوق المشتركه لأمريكا الوسطـــى ، ورابطة أمريكـــا اللاتينية للتجارة الحرة . LAFTA

(٧) فـى ١٩٧٠ تم انسحاب هندوراس من المنظمه.

(٨) فى ١٩٧١ مؤتمر وزراء خارجية المنظمه فى جواتيمالا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢) رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة Latin American Free Trade Association

الرمز المختصر : LAFTA

الدول الاعضاء : الأرجنتين - بوليفيا - البرازيل - شيلى - كولومبيا - أكوادور - المكسيك - باراجواى - بيرو - أوراجواى - فنزويلا .

الهدف : العاجل : تجارة حرة .

النهائي : الوحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM وبقية دول أمريكا اللاتينية لتكون سوقا مشتركا بحلول عام ١٩٨٥ .

حاليا : النتائج الأوليه أعقبها توقف عن السير كما هو مخطط لتحقيق الهدف .

أحداث بارزة : (١) فى عام ١٩٦٠ اقرار معاهدة مونتفيديو لاقامة LAFTA انشاء البنك الدولى الأمريكى للتنمية .

(٢) اعلان الرؤساء فى ابريل ١٩٦٧ عن قيام سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية خلال ١٥ سنه اعتبارا من ١٩٧٠ أى بحلول عام ١٩٨٥ . يشكله جميع الدول فى أمريكا اللاتينية .

(٣) مؤتمر كاراكاس فى عام ١٩٦٩ حيث تم تحديد تاريخ نهائى قاطع لالغاء الرسوم الجمركية بين أعضاء LAFTA خلال المدة من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ .

(٣) مجموعة الآندين Andean Group

الرمز (الاسم) المختصر : GRAN

الدول الاعضاء : بوليفيا - شيلى - كولومبيا - أكوادور - بيرو - فنزويلا .

الهدف : العاجل : تمويل المشروعات الصناعيه / التعجيل من التكامل الاقليمى فيما بينها .

النهائي : اتحاد جمركى للخمس الدول الأولى بحلول ١٩٩٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حاليا : مازالت فكرة التجريب مستمرة للمشروعات المشتركة.

أحداث بارزة : (١) مؤتمر الرؤساء فى بوجوتا عام ١٩٦٦ والذى أسفر عن اعلان خمس دول لانشاء المجموعة.

(٢) فى فبراير ١٩٦٨ وفى كاراكاس تم انشاء هيئة تنمية الآنديـــن Andean Development Corporation

وتم اقرار اتفاقيات مكمله للتعاون بين الدول الاعضـــاء.

(٣) فى عام ١٩٦٩ تم ايجاد السوق المشتركة لدول ميثاق كارتيجنا ANCOM ("Common Market"-Cartogena Charter)

حيث لم تنضم فنزويلا لهذا السوق ANCOM

(٤) منطقة الكاريبى للتجارة الحره Caribbean Free Trade Area

الرمز المختصر : CARIFTA

الدول الاعضاء : أنتيجوا ـ باربادوس ـ جيانا ـ ترينداد ـ توباجو ـ جاميكا ـ جزر لى وارد ـ جزر وندوارد.

الهدف : العاجل : تجارة حرة.

النهائى : تكامل اقتصادى

حاليا : مازالت قيد نتائج تعتبر أوليه التحقيق.

أحداث بارزة : (١) فى ابريل ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية أنتيجوا.

(٢) فى عام ١٩٦٨ ، كذلك تم توقيع اتفاقية انشاء بنك الكاريبى للتنمية Caribbean Development Bank.

(٣) فى عام ١٩٧٠ تم انشاء البنك.

(٤) فى أغسطس ١٩٦٨ تم التحاق جاميكا ، (لى وارد ، وند وارد) الجزء بالمنظمة كشركاء لهم حق المساواة.

وبالرغم من وجود تجمعات اقتصادية أخرى حدثت بالفعل فى أمريكا اللاتينية ، الا أننـــا نلاحظ أن جهود عقدين من الزمان وبشكل شبه مكثف من أجل تعاون اقتصادى اقليمى قد أعطـــت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالفعل فرصا من التجربة العريضه الواسعه ضعفا وقوة فى هذا المجال .

ومما يجدر ذكره بالفعل عن تلك التجربة ، فانه على سبيل المثال فى اتفاقية كارتيجنا التى انشأت مايعرف بمجموعة الآندين (Andean Pact/Andean Group) ، والذى يعتبر من أعقد المشروعات التكامليه فى أمريكا اللاتينية بل وفى العالم الثالث كله ، وبشكل عام فان تجربة أمريكا اللاتينية تظهر لنا الانجازات التى تؤكد وتقوى المدخل الاقليمى والاقليميه الاقتصادية فى اطار التعاون والتكامل وكأداة ذات كفاءة عالية لترويج وتشجيع التجارة بين دول وأقاليم العالم الثالث وفى جميع الحالات بالنسبة لكل من LAFTA, CACM, GRAN فان نمو تجارة ذات اتجاهين قد تعدت كل التوقعات بالرغم من تلك المشاكل الخطيرة التى يتعرض لها كل من LAFTA, GRAN ومع ذلك فان الانجازات الأخيرة لعملية التكامل تعانى من حالة ركود للرفض الواضح من بعض الدول بعدم امكانية تعميق فرص التعاون والتكامل بأشكال متطورة أكثر بل أدهى من ذلك فقد قررت بعض الدول الانسحاب كلية من تلك الاتفاقيات .

ومن هنا يتضح أبعاد الأزمه التى يعانيها المدخل الاقليمى والاقليمية الاقتصادية الكلية أو الجزئيه الأمر الذى يبرز أهمية تعميق النظر الى الأسس النظرية التى بنيت عليها تلك الاتفاقيات .

ان الدروس التى يمكن أن نتعلمها من تجربة أمريكا اللاتينية فى التعاون والتكامل وفى تجمعاتها الاقتصادية حديثا - انها تاريخيا وبحق تعتبر شامله بمعنى أن المشاكل التى قوضت بعض الانجازات لايمكن حلها من خلال المشروعات الكبيرة التى تمعن فى استخدام درجة عالية ومستوى متعمق جدا من التخطيط أو خلق سلطة أعلى من السلطات المحلية (القوميه) كما أنه لايمكن حلها كذلك من خلال التجارة الحرة أساسا ، وهذا مايدعو بالفعل الى البحث عن مسارات جديدة أكثر ملاءمة تراعى ظروف كل بلد على حدة وطبيعة تكوين الاقليم ودراسة مكوناته الحضارية أولا وقبل كل شىء .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعند محاولتنا لشرح تلك الأزمه التى مرت بها تلك التجارب فى السبعينات • فيما يتعلق بتجربة أمريكا اللاتينية وتجمعاتها الاقتصادية ، فانه من المهم أن يكون التحليل بالعمق الذى يظهر الأسباب التى أتت على نجاحات الستينات • وقد ادعى البعض أن النموذج اللاتينى فى التنمية ، أو أن العقبات أمام تعاون وتكامل اقتصادى قد أوجدها تلك النموذج الذى يجد جذوره الضاربه فى نموذج التنمية الذى اعتمد على احلال الواردات ، والذى بدوره عمل على وضع تكاليف اقتصادية وسياسية بمستويات اللا توازن فى تنمية صناعية بين الدول الاعضاء ، تلك التنمية الصناعية التى غالبا ماأصطدم واقع أهداف كل دوله على حدة مع آمالها للتعجيل بالتصنيع الذى يجب أن يكون من منطلق غير متصادم مع دول أخرى أعضاء فى تشكيل تنظيم تجمع اقتصادى واحد • كل تلك التكاليف قد ازدادت بشكل ضخم اذا ما أخذنا الحجم الصغير لسوق الدول الاعضاء فى مشروعات التكامل وكذلك اذا أخذنا تلك الآثار الجانبية للتكامل على متغيرات اقتصادية جمعية Macroeconomic variables

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ ـ آسيا وجنوب الباسفيك

وبالرغم من ان التجربة البارزة كانت لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN غير ان هناك تجارب اخرى نذكر منها الآتى :ـ

(١) اتفاقية بانجكوك Bangkot Agreement

(٢) لجنة جنوب الباسيفيك South Pacific Commission

(٣) مكتب جنوب الباسفيك للتعاون الاقتصادى
South Pacific Bureau for Economic Cooperation

(٤) التعاون الاقليمى للتنمية Regional Cooperation for Development.

والآن نتعرض لاهم تجربة لتظهر النمط الاسيوى فى مجال التعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى رابطة دول جنوب شرق آسيا .

Associotion of South East Asian Nations

الرمز المختصر : ASEAN

الدول الاعضاء : (١) اندونيسيا

(٢) ماليزيا

(٣) الفلبين

(٤) سنغافوره

(٥) تايلاند

الهدف : تعاون اقتصادى وثقافى ، تعاون من أجل استغلال طاقات فى مجالى الزرعة والصناعة فى الدول الاعضاء ، تدارس مشاكل التجارة الدولية .

حاليا : مازالت النتائج فى مرحلة اولية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

احداث بارزة : (١) فى ١٩٦٧ قيام الرابطة ASEAN

(٢) فى ١٩٦٨ صدام بين الفلبين وماليزيا

(٣) فى ١٩٦٩ مؤتمر وزراء وزارة خارجية الدول الاعضاء بالرابطة

(٤) وتم اقتراح بشأن انشاء صندوق تمويل عام (فى هذا المؤتمر).

وبامعان النظر الى تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN فاننا سوف نجد ان احد الخصائص الهيكلية لهذا التجمع هو احتكار القلة Oligopolistic لنمط الانتاج والموجه والمتشابك مع التجارة خارج الاقليم نفسه . هذه الدول تعتبر مصدرا اساسيا للمواد الخام الحساسة بشكل ملحوظ لأى تقلبات سعرية فى السوق العالمى ـ ان دول الرابطة ASEAN تمد العالم بنحو ٨٣٪ من المطاط الطبيعى ٧١٪ من الصفيح ، ٨٣٪ من زيوت ثمرة الكاكاو وكنتيجة لهذا النمط الانتاجى فان اقتصاد دول الرابطة ASEAN تتنافس بدرجة عالية بدلا من ان يكون ذات صفه مكملة .

وفى هذا المجال كذلك يجدر ان نذكر ان سنغافوره قد حولت الى احد المراكز المالية والصناعية ، وحتى مع انها مركز لتوزيع السلع والتجارة فى المنتجات الزراعية التى مازالت ذات اهمية اقتصادية حيوية ، فى نفس الوقت فان الاعضاء الاربعة الباقين فى الرابطة (الفلبين ـ ماليزيا ـ تايلاند ـ اندونيسيا) قد احتفظوا بمكانتهم كمصدرى مواد اولية .

وبالرغم مما حققته الدول الاعضاء من نمو اقتصادى نظرا للزيادة الملحوظة فى تجارتها الخارجية ، وبالرغم من صدق هذه المقوله خلال العقد الماضى ، حيث بلغ المتوسط ٧٪ فى عام ١٩٧٨ ، ومع ذلك فان هذا النمط قد اضار كثيرا باحداث عناصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سالبه فى الهياكل الداخلية لتلك الدول ، الامر الذى تسبب عنه عدم المساواه فى توزيع الثروة ونشأ عنه نقص فرص العماله . وحتى بالنسبة للاستثمارات الخارجية فان هذه الدول كانت ومازالت من اكثر من المناطق المستقبلة للاستثمارات حيث تم تصميم السياسات التنموية فيها لجذب الاموال والاستثمارات من مصادر خارج الاقليم تماما . وفى عام ١٩٧٩ فقد بلغت الاستثمارات الخارجية ٩ بليون دولار تقريبا .

ونلاحظ انه بالنسبة للعلاقات بين دول الرابطة فان هيكل التجارة لكل منها لم يشجع على اقامة روابط قوية بينها وبالمقارنة لتلك العلاقات بين اى منها واى دولة اخرى خارج الرابطة ، وعلى سبيل المثال فان تراجع ارقام التجارة بين دول الرابطة امام مثليتها خارج دول الرابطة يظهر هذه الحقيقة الماثلة فى الارقام التالية :ـ

انخفضت التجارة بين دول الرابطة من ٣ر١٨٪ فى ١٩٦٦ الى ٨ر١٢٪ فى ١٩٧٤ .
ارتفعت التجارة خارج دول الرابطة من ٧ر٨١٪ فى ١٩٦٦ الى ٢ر٩٧٪ فى ١٩٧٤ .

ولم يتغير هذا الموقف كثيرا خلال النصف الثانى من السبعينات فيما عدا بعض التحسن فى التعريفات بين سنغافورة والفلبين وتايلاند او بين سنغافوره وماليزيا وفى عام ١٩٧٢ عبر رئيس وزراء سنغافورة ان احد منجزات الرابطة ومساهمتها فى عملية التعاون هو حل المشاكل المحتمله بين اعضاء الرابطة وانه من خلال اتصالات شخصية لرؤساء هذه الدول فان رؤساء دول الرابطة قد ارسوا قواعد ثقة عند تفاقم اى موقف حرج بين دول الرابطة ، تلك الثقة التى تعتبر عنصرا حاسما وهاما وعنصر لامفر منه اذا ماأريد للتعاون الاقليمى الاستمرار .

وبالشبه للتعاون الصناعى فان ماتم انجازه يعتبر يسيرا فى الفترة من ١٩٦٧ـ ١٩٧٦ وبالرغم من التوصيات التى اقرتها الامم المتحدة بضغط التعاريف الجمركية واقتراحها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اكثر من ١٣ مشروعا ، وفى قمة فبراير ١٩٧٦ لرؤساء دول الرابطة ASEAN فى بالى BALI كان هناك انعاش حقيقى بسبب الاتفاق السياسى والاقتصادى الذى تم توقيعه . وبالرغم ان ذلك كان مترامنا مع الاحداث فى الهند الصينية فان دول الرابطة ASEAN قد احست بالحاجة الى تدعيم وتأكيد مواقفها من عملية التعاون الاقتصادى لتتمكن من تكريس جهدها ومواردها وامكاناتها للتنمية وحتى تحتفظ بهويتها . ومنذ قمة بالى BALI فان الرابطة قد استخدمت قوتها فى المساومة الجماعية فى التفاوض مع الولايات المتحدة ، اليابان ، السوق الاوربية المشتركة ، استراليا ، نيوزيلاند . وفى نفس الوقت فان الرابطة قد شاركت بالفعل كجهة موحدة فى المنظمات الدولية ومن امثلتها GATT ، مجموعة الـ ٧٧ ، UNCTAD ، UNIDO ، مقرة بذلك سياسة عامة بالنسبة لمشاكل الاستقرار السلعى للاسواق وكذلك التعامل مع دول OECD منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وكذلك فى سياستها نحو فكرة انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

ومنذ قمة بالى فقد لفظت دول الرابطة تسوية النزاعات فيما بينها عن طريق القوة او العنف وقد اقرت فيما بينها انه عند حدوث اية نزاعات او اختلافات فان الامور ترفع الى مجلس اعلى من الوزراء الممثلين لدول الرابطة ، والذى بدورة سيقوم باقتراح التوصية على تسوية النزاع . وبهذا تكون دول الرابطة ASEAN قد اعترفت بالحاجة الى إتباع تعاون اقتصادى اقليمى مؤسسى على التفاهم يأخذ فى إعتباره كل التغيرات العالمية ويتفاعل معها وبهذا اظهر ذلك التجمع قوة الارادة السياسية التى تقضى على العقبات المعترضة طريق الرابطة لتأكيد دورها كمنظمة اقتصادية على طريق التعاون الاقليمى بين دول العالم الثالث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ - أفريقيـــــا

(١) الجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا - East African Economic Communi-ty.

الرمز المختصر : EAEC

الدول الاعضاء : (١) كينيا (٢) اوغندا (٣) تنزانيـــا

الهـــــدف : العاجل : انشاء او اقامة سوق افريقية مشتركة

النهائى : امتداد فترة انشاء السوق الافريقية المشتركة الـى بقيـة دول شرق افريقيا .

حاليـــــا : مازال الترويج للهدف النهائى يعانى ركودا .

احداث بارزة : (١) اتفاقية انشاء السوق اول ديسمبر ١٩٦٧

(٢) ادماج اواتحاد السوق المشتركة لشرق افريقيا مع المنظمة المشتركة للخدمات (مقرها أروشـــا)

(٣) ١٩٦٨ اقامة بنك التنمية لشرق افريقية
East African Development Bank

(٤) ١٩٧٠ اتفاق يربطها بالسوق الاوربية المشتركة E.E.C.

(٥) ١٩٧١ اعلان دار السلام .

(٢) الاتحاد الجمركى والاقتصاد لوسط افريقيا
Central African Economic and Customs Union

الرمز المختصر : UDEAC

الدول الاعضـــاء : (١) الكاميرون (٢) جمهورية افريقيا الوسطى

(٣) تشاد (٤) الكونغو (برازافيل)

(٥) الجابـون

الهـــدف : العاجل : التنسيق فى سياسة التنمية الصناعية والتعاون الاقتصادى .
النهائى : اقامة سوق مشتركة .

حاليـــا : فى ابريل ١٩٦٨ ، إنسحبت كل من جمهورية افريقيا الوسطى ، وتشاد فى ١٩٧٠ عادت جمهورية افريقيا الوسطى الى عضوية المنظمة .

احداث بارزة : (١) ظهرت الاتفاقية للوجود بانشاء المنظمة فى ١٩٦٦ .
(٢) تنسيق خطط التنمية الصناعية بعد اجتماع رؤساء هذه الدول فى ١٩٦٧ .
(٣) ١٩٧٠ تخفيض الرسوم الجمركية الخارجية .

(٣) الاتحاد الاقتصادى لوسط افريقيا :

Central African Economic Union

الرمز المختصر : UEAC

الدول الاعضاء : (١) جمهورية افريقيا الوسطى (٢) تشـــاد
(٣) الكونغو (كينشاسا)

الهـــدف : تعاون اقليمى يمكن ان يؤدى الى سوق مشتركة

حاليـــا : التعاون بشكل غير تكاملى ، اتفاقيات ثنائية فقط بين تشاد والكونغو

احداث بارزة : (١) التجمع اقيم فى ١٩٦٨
(٢) ١٩٧٠ انسحبت جمهورية افريقيا الوسطى من المنظمة .

(٤) الاتحاد الجمركى والاقتصادى لغرب افريقيا :

West African Economic and Customs Union

الرمز المختصر : UDEAO

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدول الاعضاء : (١) داهومى (٢) ساحل العاج Ivory Coast
(٣) مالى (٤) موريتانيا
(٥) النيجر (٦) السنغال
(٧) فولتا العليا (تم تغيير اسمها اعتبارا من ٤ اغسطس ١٩٨٤ الى بوركينا فاسو

الهدف : تنسيق الرسوم الخارجية المشتركة والقوانين الجمركية .

حاليا : التعاون بشكل غير تكاملى ، تطوير المنظمة لخلق منظمة جديدة .

احداث بارزة : (١) فكرة الانشاء ١٩٥٩
(٢) ١٩٦٦ اتفاقية الجمارك تظهر للوجود
(٣) تقنين التنسيق الذى يحكم السنغال وموريتانيا ١٩٦٧
(٤) ١٩٧٠ مؤتمر باماكو Bamako لرؤساء الدول .

٥ - الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا :
West African Economic Community

الرمز المختصر : CEAO

الدول الاعضاء : (١) داهومى (٢) جامبيا
(٣) غانا (٤) غينيا
(٥) ساحل العاج (٦) ليبيريا
(٧) مالى (٨) موريتانيا
(٩) النيجر (١٠) نيجيريا
(١١) السنغال (١٢) سيراليون
(١٣) توجو (١٤) فولتا العليا (بوركينا فاسو)

الهدف : النهائى : سوق مشتركة
العام : أقصى تبادل للسلع والخدمات ، القضاء على الصعوبات التجارية والجمركية ، تنسيق التنمية الصناعية ، دفع التنمية الزراعية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

احداث بـارزة : (١) ١٩٦٦ اقرار مفهوم التكامل الاقتصادى بين دول المنظمـة
(٢) أقرت المبادئ للمنظمة فى ١٩٦٨ ٠
(٣) تكوين المنظمة فى ١٩٧٠ ـ مؤتمر رؤساء الدول فى باماكـو
(٤) ١٩٧١ المنظمة ومؤسساتها :
ـ مؤتمر رؤساء الدول
ـ مجلس الوزراء
ـ سكرتارية عامـه
كذلك تم اقرار واحكام الاتفاقية المبدئية للمنظمة ٠

٦ ـ منظمة دول نهر السنغال :

Organization of Senegal River States

الرمز المختصر : OERS

الدول الاعضـاء : (١) غينيا (٢) مالى (٣) موريتانيا (٤) السنغال

الهـدف : استفادة مشتركة من نهر السنغال ، انجاز مشروعات مشتركة للتنميـة الاقتصاديـة ٠

حاليـا : انجاز وتحقيق خطط مشتركة

احداث بارزة : (١) تم تكوين المنظمة لتحل محل لجنة تنمية دول حوض نهـر السنغال ٠
(٢) ١٩٦٧ اتفق رؤساء وزارات دول المنظمة على اقامته ٥ مشروعات مشتركة (تم اكمال اربعة منها) حيث تتكلف حوالى ١٦ مليـون دولار ٠
(٣) الترويج لفكرة تخطيط أبعد للمشروعات المشتركة ٠
(٤) ١٩٧٠ حاولت اللجنة الاستشارية بالمنظمة قياس جدوى التعاون فى المجالات التجارية والمالية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولتقييم تلك التجمعات الاقتصادية وغيرها مما لم يذكر وبرغم الاعتراف بان التقدم الناشئ عن التجربة الافريقية الاقليمية للتعاون الاقتصادى فى الماضى كان مخيبا للامال لان معظم تلك التجمعات لم تكن قادرة على ان تتابع اهدافها المبدئية او انها قد تم حلها تماما كمنظمات او نشأت منظمات جديدة قد تكون اضعف من منظمات كانت قائمة بالفعل ، وقد تكون تلك المنظمات الجديدة اكثر حرصا وانها اقرت معاهدات لم ينجز منها شيئا فى غالب الاحيان . وقد يرجع هذا الى العوامل الآتية :—

١ — الدور الذى يمكن ان تلعبه السياسة — كما لعبته — كدور حاكم فى التعاون الاقليمى اضافة الى الدور الاساسى الذى لعبه رؤساء الدول انفسهم فى بعض الاوقات لجعل عملية التعاون الاقليمى يسير فى طريق اكثر اندفاعا وسرعة او على العكس فان بعض التناقضات او الصراعات السياسية سدت الطريق امام فرص دفع عملية التعاون كلية عن طريقهم — الامر الذى يرجح معه استخدام مستوى اقل هو المستوى الوزارى لمناقشة المشاكل الحاكمة فى اطار من مناقشة الصدام وآثارة على التعاون وكيفية التوصل الى حلول حتى مع تغيرا تجاهات الرؤساء او تغييرهم انفسهم .

٢ — خطأ مقولة ان عملية التعاون يجب او يمكن ان تكون شاملة لتغطى جميع الدول المستقلة فى افريقيا ، وهنا كان هناك شبة مبالغة فى النظرة لتقدير الظروف كل دولة على حدة من حيث الاختلاف فى هباتها الطبيعية ، الايديولوجيات السياسية السائدة تأثير العوامل الخارجية التى مازالت تؤثر على دول افريقيا ولا تملك ان تتحكم فى منع تأثير هذه العوامل او التقليل من اضرارها . واكثر من ذلك انه تم التأكد فى ان الموارد الرئيسية (المواد المعدنية ، الصناعات الاستخراجية ، المواد الاولية الزراعية ، التكنولوجيا ، المال ، القدرات الادارية) لم تكن فى الحقيقة مملوكه ومحكومة عن طريق الحكومات للدول الافريقية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ - لم يكن هناك وضوح او تحديد لاى من التجمعات الاقتصادية فى افريقيا للآليات التى تحجم تكاليف الفرصة للتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمى ، وحيث لم يكن ذلك واضحا او اكثر تحديدا فى الاتفاقات لصالح الدول الاقل تطورا بين الشركاء لتعويضها عن عدم تمتعها بميزات يتمتع بها غيرها من الشركاء فى اطار تجمع اقتصادى واحد وعلى هذا مايزال هناك بعض المخاوف من استمرارية السيادة والسيطرة ليبقى ذلك كأحد المشاكل الرئيسية امام التعاون والتكامل والتجمع الاقليمى الافريقى .

٤ - لم تحقق اى من استراتيجيات التنمية الاقليمية الافريقية اهدافها ، ومالم تتمكن تلك الدول فى تجمعاتها الاقتصادية طرح سياسة عامه تجاه عملية التصنيع وتستلزمها من وجود مرافق اساسية ، واقرار تكنولوجى معين للمشروعات المشتركة وترويج الحاجات الاساسية للتوسع فى السوق الا فريقية لمنتجات دول تلك التجمعات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ـ المنطقة العربية

(١) اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربى
Permanent Consultative Committee of the Maghreb Countries

الرمز المختصر : (PCCMC)

الدول الاعضاء : (١) الجزائر (٢) ليبيا • (٣) المغرب • (٤) تونس •

الهدف: العاجل : تعاون اقتصادى ، سياسة جمركية مشتركة ، تنسيق السياسات التصديرية ، تنسيق خطط التنمية الصناعية ، تنسيق انشاء المرافق الاساسية •

النهائى : اقامة سوق مشتركة •

حاليا : مازالت فى مرحلة من تنسيق الصناعه ووسائل الاتصال (كمرافق أساسية) •

أحداث بارزة : (١) ١٩٦٤ تم انشاء لجنة الرؤساء (والوزراء) للاستشارات • PCC تتألف من الرؤساء ووزراء الاقتصاد لدراسة التعاون الاقتصادى ولاقرار بعض القرارات الهامه • بعض مسئوليات هذه اللجنه هو تغطية الامور المتعلقة بالعلاقات التجارية ، صياغة معاهدة عن المقاصات التجارية متعددة الاطراف •

(٢) اقامة سكرتارية او امانة عامه لهذه اللجنة فى تونس العاصمة •

(٣) اقامة معهد بحوث صناعية فى طرابلس ـ ليبيا •

(٤) ١٩٧٠ ليبيا انسحبت من المنظمة •

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية Council of Arab Economic Unity

الرمز المختصر : CAEU

الدول الاعضاء : (١) العراق • (٢) الاردن • (٣) الكويت • (٤) ليبيا •
(٥) موريتانيا • (٦) منظمة التحرير الفلسطينية (٧) الصومال •
(٨) السودان • (٩) سوريا • (١٠) الامارات العربية المتحدة •
(١١) اليمن الشمالى • (١٢) اليمن الجنوبى • (١٣) ـ ج • م • ع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهدف : النهائى : سوق مشتركة •

العام : تعاون اقتصادى ، توحيد الرسوم الجمركية ، تنسيق السياسات والقوانين التجارية ، تنسيق موحد فى المجالات الاقتصادية والمالية •

أحداث بارزة : (١) ١٩٥٧ صياغة مسودة الاتفاقية لانشاء الوحدة الاقتصادية العربية •

(٢) ١٩٦٣ توقيع الاتفاقية •

(٣) ثم التصديق على الاتفاقية بين : ١٩٦٣ — ١٩٦٥ •

(٤) ثم تشكيل المجلس " مجلس الوحدة الاقتصادية " •

(٥) معاهدة واتفاقية لانشاء سوق عربية مشتركة وقعت بواسطة ٦ دول •

(٦) التحقت اليمن بالتوقيع على اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة فى ١٩٦٧ •

(٧) ثم انشاء البنك العربى للتنمية فى ١٩٥٩ •

(٨) خطة للاتحاد العربى للمدفوعات ثم إقرارها فى ١٩٦٩ •

(٩) ١٩٧٠ دورة الانعقاد الغير عادية لمجلس الوحدة الاقتصادية لاقرار اقامة انشاء السوق المشتركة •

(١٠) من ابرز الاحداث تعليق عضوية مصر بعد مقررات مؤتمر بغداد •

وسيكون هناك عودة لاستعراض التجربة العربية فى التعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى من خلال تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشكل شبه تفصيلى فى ورقة اخرى ان شاء الله •

(٣) السوق العربية المشتركة • Arab Common Market.

الرمز المختصر : A C M

الدول الاعضاء : (١) العراق • (٢) سوريا • (٣) الاردن • (٤) ليبيا •
(٥) موريتانيا • (٦ مصر)

الهدف : اقامة سوق مشتركة بين الدول الاعضاء •

اهم الاحداث البارزة : تعليق عضوية مصر بعد مقررات مؤتمر بغداد •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- مجلس التعاون الخليجى Cooperation Council of Gulf Arab States

الرمز المختصر : G.C.C.

الدول الاعضاء : (١) البحرين (٢) الكويت (٣) عمان (٤) قطر
(٥) المملكة العربية السعودية (٦) الامارات العربية المتحدة

الهدف : (١) السير على منوال النمط الاوربى للسوق المشتركة .
(تصريح على لسان المتحدث الرسمى بلسان المجلس) .
(٢) اتاحة جميع الفرص والوسائل لتحقيق تنسيق وتكامل بعلاقات اوثق
(٣) القواعد والقوانين التى ستنظم عمل المجلس ستغطى المجالات :
الاقتصادية ، قوانين الجنسية ، السفر ، النقل ، التجارة ، الجمارك ، التنقل والشئون القانونية ، المالية ، التعليم ، الثقافة ، الشئون الاجتماعية ، الصحة ، الاتصالات ، المعلومات .

حاليا : ما يزال المجلس فى مرحلة تنسيقية .

احداث بارزه : (١) تم انشاء المجلس فى ١٠ مارس ١٩٨١ .
(٢) فى مايو ١٩٨١ . اعلن عن قيام صندوق مشترك رأسماله ٦ بليون دولار . للاستثمار فى المشروعات المشتركة فى دول الخليج .
(٣) العمل المشترك من اجل ايقاف حرب الخليج بين العراق وايران .

٥- التكامل المصرى السودانى .

الدوافع ...

الدوافع الاقليمية :

(١) انتاج صناعى حديث .
(٢) حسن استخدام الخبرات واستغلال اكفاء للموارد الطبيعية .
(٣) الاسراع باحداث تغييرات هيكلية فى اقتصاديات البلدين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدوافع الدولية :

(١) تعزيز الاستقلال الاقتصادى للدولتين •
(٢) مواجهة التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية الاخرى •
(٣) توحيد جهود العالم الثالثى نضاله لتغيير اوضاع مفروضة عليه من الخارج •

العقبات ••

(١) تماثل اقتصاديات البلدين •
(٢) تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين البلدين •
(٣) مشاكل فى تطبيق السياسات الاقتصادية •
(٤) مشاكل ذات طابع يرتبط بتكوين الهيكل الاجتماعى بين البلدين •
(٥) ارتفاع تكلفة النقل وضعف وصعوبة المواصلات •

الدعامات ••

(١) الموارد البشرية •
(٢) الثروة الحيوانية •
(٣) الثروة المعدنية ومصادر القوى •
(٤) الموارد المالية •

الاطار التنظيمى والابعاد المؤسسية ••

(١) لقاءات قمه •
(٢) لجنه وزاريه عليا مشتركة •
(٣) لجان فنية مشتركة •

١ــ اللجنه الفنية المشتركة للاقتصاد والتجارة •
٢ــ لجنه التنمية الزراعية والرى المشتركة •
٣ــ لجنه التنمية الصناعية والتعدين •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ـ لجنه الشئون الدينية والثقافية والاعلام ٠

٥ـ لجنه النقل والمواصلات ٠

٦ـ لجنه التعليم والبحث العلمى ٠

٧ـ لجنه الصحة والشئون الاجتماعية والعمل والتعاون ٠

٨ـ اللجنه الفنيه المشتركة للشئون القانونية ٠

الشركات المشتركة ٠٠٠

(١) الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعى ٠

(٢) الشركة السودانية المصرية لمشروعات الرى والانشاءات ٠

(٣) هيئه وادى النيل للملاحه ٠

(٤) الشركة السودانية المصرية للتعدين ٠

(٥) الشركة العربية الافريقية للمياه الجوفيه ٠

(٦) شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدوده ٠

(٧) الصندوق المشترك لتمويل ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لشركات التكامل الصناعى ٠

(٨) الهيئه الفنية الدائمه المشتركة لمياه النيل ٠

الابعاد الامنيه والدفاع المشترك ٠٠٠

انشئ مجلس دفاع مشترك بموجب اتفاقية الدفاع المشترك للبلدين فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ ٠ وكذلك هيئه اركان مشتركة ٠

الاتفاقيات المنظمة لعمل اجهزة التكامل المختلفة ٠٠٠

(١) اتفاقية الدفاع المشترك فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ ٠

(٢) اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار فى ٢٨ مايو ١٩٧٧ ٠

(٣) اتفاقية السماح بازدواج الجنسية فى ٢٨ مايو ١٩٧٧ ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤) اتفاقية ملاحية بين مصر والسودان فى ٢٨ مايو ١٩٧٧.

(٥) اتفاقية تبادل وتشغيل العمال بين مصر والسودان فى ٢٨ مايو ١٩٧٧.

ثالثـــا : تقييم مبدئى موجز للنجاح المحدود والعوامل التى تحكمت — وما زالت تتحكم — فـــى التجربة العربية للتعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى ودور مراكز ومعاهد البحث فـــى ذلك ....

ان أيه مناقشة نظرية للعوامل المختلفة وراء النجاح المحدود لتجربة المشروعات المتعددة للتعاون او التكامل او التجمع الاقتصادى فى الدول المتخلفة بشكل عام والمنطقة العربيـــة بشكل خاص ، فاننا يمكن ان نصل الى نتيجة هامة وهى انه بينما ان هناك عوائد موقتيـــة فى الاجل الطويل من اسلوب التكامل فى التجارة ، والانتاج والتنمية كأسلوب تعـــاون وتكامل اقتصادى ، فان المكاسب السريعة يجب ألا يبالغ فى حسابها ، ويجب الانتبـــاه الى النتائج الغير مرغوب فيها والمترتبة على ذلك .

وبايجاز شديد يمكننا تحديد العوامل (الاسباب) المحدثة لنجاح تجربة التعاون والتكامـــل الاقتصادى بالمنطقة العربية فاننا سنأتى الى الثلاث مجموعات التالية :—

المجموعة الاولى : العوامل السياسية

١— اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية .

٢— اعتبارات السيادة الوطنية .

٣— اعتبارات امنية داخلية وخارجية .

المجموعة الثانية : العوامل الاقتصادية

١— اختلاف مستوى التنمية ، (التنمية الصناعية)

٢— التخوف من عدم توزيع المكاسب بالتساوى ،

٣— تشوه الاسعار النسبية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المجموعة الثالثة : العوامل الثقافية الحضارية

١- الاعتبارات العرقية والصراعات المحلية .
٢- جمود وغياب الرشد الفكرى
٣- العقائد الفكرية الجامده التى تحول دون اتجاه التغيير المرغوب .

ويجدر بنا الاشارة هنا الى الدور الذى يمكن ان تقوم به المراكز والمعاهد المتخصصة للبحث فى اطار شامل لدراسة متعمقه ومستفيضة عن تلك المشاكل - المحددة بالمجموعات الثلاث المذكورة بعاليه - وهى بلاشك جميعها فى نطاق التكامل والتعاون والتجمع الاقتصادى فى المنطقة العربية ، بالاضافة الى مسئولية تلك المراكز والمعاهد المتخصصة على اتساع المنطقة العربية الى توجيه الاهتمام الكافى الى :

١- توجيه مباشر للاستثمارات العامة ، وترشيد الاستثمارات الجديدة فى القنوات السليمة ،
٢- ترشيد استثمارات المرافق الاساسية التى تشترك فيها اكثر من دولة وفى برامج تنمية محلية وهنا يتطلب الامر وضع مقاييس اضافية للتفاوض والتوسط لدفع وترويج تلك المشروعات على المستوى القومى اى لسلطة مؤسسات ادارة التكامل .
٣- التفويض المباشر الى الهيئات والمؤسسات التكاملية لانجاز عمليات التنمية (التنمية الصناعية) وتخصيص الاستثمارات اللازمة وتحديد خطة تقسيم العمل بين دول التكامل تأسيسا على اتفاقيات مسبقة محدد فيها الدور القطاعى لكل دولة على حدة .
٤- وضع أسس تضمن كيفية الاتفاق على سياسة معينة للتعامل مع الاستثمارات الخاصة الدولية .
٥- وضع معايير مسبقة لشروط واشكال وقنوات نقل التكنولوجيا ، وتحقيق اقصى استفادة (بعد دراسة للتكلفة والعائد) داخل المنطقة العربية .

ونقترح هنا أنه بشكل يتميز باشراك اطراف متعددة وبمدخل متعدد النظم أن الظروف تهيىء وتوفر لرابطة معاهد ومراكز البحث فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ومقرها تونس) (معهد التخطيط القومى بالقاهرة أحد اعضائها) أن تضطلع بمسئوليتها حيث أن الهدف الرئيسى لها هو تشجيع انشطة البحث والتدريب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية من خلال تعاون وثيق محكم بين أعضاء الرابطة (المعاهد والمراكز البحثية) وبين المؤسسات الاخرى المعنية فى المنطقة العربية ووكالات جامعة الدول العربية المتخصصة التى ينصب عملها الاساسى فى هذا النشاط ـ كذلك مع جميع الهيئات والمؤسسات ومراكز ومعاهد البحث المهمة بنفس المشاكل على المستوى الدولى .

ومن الامور الهامة فى هذا الصدد الاشارة الى ما قررته بالفعل جامعة الامم المتحدة من مبادرة فى اجراء مشروعات اقليمية بحثية فى العالم الثالث ، حيث ان كل مشروع يتم اجراؤه وبتعاون وثيق مع المهتمين من الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية من تلك الاقاليم نفسها وعلى ذلك فانها تقابل حاجات اساسية تختلف من اقليم الى آخر .

وبالنسبة للاقليم العربى فقد تم أخذ الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية الى جانب أقاليم اخرى فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، حيث تم تحديد فترة تخطيطية (لاكثر من عام) لاتمام مقابلات ولقاءات مختلفة واستشارات تتم على مستوى فردى أفضت كلها الى وثيقة مشروع " المستقبلات العربية البديلة " AAF والتى تم الموافقة عليها من مجلس جامعة الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٠ .

ويهدف مشروع المستقبلات العربية البديلة الى اثارة ادراكيه لمستقبل المنطقة ويدعو الى التحليل بعناية للاوضاع الحالية والتعرف على العوامل ذات الجذور العميقة فى الماضى .

رابعا : تقييم جهود العالم الثالث صوب تحقيق الاقليمية الاقتصادية ـ البعد الاقليمى فى التعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى :

حتى نصل الى نتائج ودروس محددة من تجارب وجهود العالم الثالث فى امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا (وكذلك المنطقة العربية) لدعم نضاله فى تكوين تجمعات اقتصادية قد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكون من المناسب ان تشير الى بعض النواحى الايجابية والسلبية فيما يختص بمشاكل التعاون والتكامل الاقليمى الاقتصادى ، خاصة منذ احياء فكرة الاقليمية Regionalism ببداية الثمانينات وبعدها بعزم معقود على افساح طريق النضال لدعم فكرة اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

بتشخيص وتحليل تلك التجارب ، فاننا قد نلاحظ ان كل المداخل التى توجهت الى احداث تكامل وتعاون اقليمى اقتصادى قد تأسست على نفس النموذج الذى يعكس اساسا الخصائص الاتية بطريقة أو بأخرى وبدرجات متفاوته :

١ـ ان البدايات والاسس وجدت فى عصر الاستعمار .

٢ـ انها نموذج " تكامل سوق " Model for Market integrations

٣ـ انها تثير الصعوبات العملية التى تختص بها دول العالم الثالث (هياكل ضعيفة ، مرافق اساسية مترديه ، تنمية مشوهه وغير منسقه .. الخ) .

وعلى ذلك فان الحاجة ـ الدعوة الى الحاجة ـ الى استراتيجية للتنمية الاقتصادية تعتمد على الذات الجماعية للدول النامية CSR مؤسسة على التكامل والتعاون تدعو دون تردد الى اقتراح نموذج بديل : تعاون وتكامل اقتصادى تضطلع به قطاعات الانتاج فى تلك الدول . وعلى ذلك فان نموذج التكامل من بعد الانتاج هو ترشيد مستمر للعملية الانتاجية تؤسس على رفض المنافسة والتماثل بين الشركاء فى جماعة واحدة .

وقد يرى البعض أن التكامل والتعاون على هذه الصورة قد تكون بطريقتين ، الطريقة الاولى : التخصص Specialization أو الانتاج المشترك Co-Production.

ويعنى التخصص أن بعض الشركاء فى الجماعة تملك القدرة (بشكل طبيعى او بالتعيين) لتنتج وتقوم بتصنيع منتج أو مجموعة منتجات لكل اعضاء الجماعة أما الانتاج المشترك حيث يكون هناك اثنين او اكثر من الشركاء يخصص كل منهم أحد عوامل الانتاج (مواد اولية /

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قوى عاملة ، فن انتاجى ، تكنولوجى .. الخ) لتتمكن الجماعة فى النهاية من الحصول على المنتجات فى سوق الجماعة الاقتصادية . ان المرتقبات الكامنه فى امكانيات احداث تعاون وتكامل اقليمى اقتصادى بين الدول النامية تبشر بها جمالات التعاون الاقليمى فى مجال الانتاج ، ويبدو ذلك انه النموذج الاكثر رشدا وتوافقا حيث يتم تخصيص الموارد وتشجيع التوجهات الرامية الى تحقيق تعاون اقليمى اقتصادى وتنمية اقتصادية اقليمية واعادة احياء ورأب التصدعات التى انتابت التضامن الجماعى لدول العالم الثالث ، وحيث الاعتماد الجماعى على الذات وامكانية تمكين الدول النامية من تكوين جبهة وقوة مساومة عالمية فى نزال تاريخى مع أخطبوط عابرات الجنسية ، وفى نهاية المطاف فان تحسين أوضاع تلك الدول فى تقسيم العمل الدولى وثقلها فى موازين العلاقات الدولية (الاقتصادية والسياسية) كلها تضمن ان تقودها لتمهد طريقها الوعر فى اتجاه قيام النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وقد تندرج الابعاد الايجابية للتعاون والتكامل والتجمع الاقتصادى الاقليمى للدول النامية فى الاتى :

١- قيام مشروعات مشتركة ذات اهمية على المستوى الاقليمى (خاصة مشروعات البنيه التحتية)

٢- التقليل ان لم يكن الغاء العقبات الخاصة بالتعريفات او غيرها على اسس تبادلية لاستحثاث التجارة بين دول الاقليم نفسه .

٣- توسيع السوق الاقليمى (اكبر من كل سوق محلى على حدة) لتجنى ثمار اقتصاديات الحجم فى الانتاج الصناعى .

٤- تكوين جهة اقليمية متحدة بدلا من تفرق وتشتت وتعدد جبهات أضعف واقل واصغر على مستوى كل دولة على حدة لمجابهة مواقف وظروف التفاوض الدولى ، العلاقات الدولية ، التبادل الدولى ، القوة المتساوية .. الخ .

٥- تحقيق استراتيجة التنمية المؤسسة على الاعتماد الجماعى على الذات لمقابلة الحاجات الانسانية الاساسية لغالبية سكان دول العالم الثالث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- تسوية النزاعات والصراعات المحلية المؤبدة داخل العالم الثالث منذ الفترات الطويلة التى رزحت تحتها تلك الدول لبراثن الاستعمار ، ان ذلك سيوفر على تلك الدول كل الطرق المؤدية ، الى اعادة تخصيص مواردها صوب تنمية غير موتورة تشعلها الصراعات هنا وهناك ، وذلك عن طريق كل الاطراف صوب تنمية متكاملة لا عسكرية

demilitarized integrated development.

ومن جهة أخرى فان النواحى السلبية مازالت تجد أحساسا مخيبا للامال ومحبطا لكل المساعى وجهود النضال للعالم الثالث باحثا عن هويته على ساحة العلاقات الدولية وقد تشمل التالى :

١- الاقليمية الاقتصادية فى العالم الثالث قدمت نفسها فى اطار :

" الاتفاق على عدم الاتفاق "

٢- التعاون الاقليمى الاقتصادى يصور صراعا ملموسا بين مفهوم الاقليمية ، والقومية حيث قاد ذلك فى معظم الاحيان الى استخدام اسلوب تعامل عنيف .

٣- التعاون الاقليمى الاقتصادى بالدول النامية اثبت بالتجربة سهولة توجهه بدون قيود الى الخارج عنه فى حالة التعامل مع الداخل .

٤- افتقاد الرغبة او العزم السياسى اللازم الذى أخر كثيرا من القرارات الاقتصادية لمدد طويلة (وهذا واضح الان فى كل ما ذكر لكل مناطق العالم الثالث عن ذى قبل) .

٥- العقبة الرئيسية المدمرة الان هى كيف تواجه أقاليم العالم الثالث صراعاتها وحروبها المشتعلة هنا وهناك بالاضافة الى التقليل من المبالغة فى تحجيم المصالح القومية على حساب المصالح الاقليمية على الاجل الطويل .

وهكذا سيظل التعاون الاقليمى فى العالم الثالث أمرا ليس بالعسير الوصول الى تحقيقه ولكنه على الاقل اوأمر يسير المنال ، وحتى يمكن لنا او لبعض من يدعون بالتفاؤل انه يتشكل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى احشاء نضال ذات طبيعة مرحلية ، فان الامر يستلزم - وبدون شك - القضاء على الكثير من المشاكل التى يمكن بالتنسيق على المستويات :

١- المستوى القطاعى Sectoral level

٢- مستوى السياسة Policy level

٣- المستوى الشامل المتكامل للتنمية Comprehensive integrated level.

كل تلك المستويات فى اطار (وطنى) قومى ، جزء اقليمى ، اقليمى ، بين الاقاليم المختلفة على مستوى العالم ككل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner